المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة

500 دينار

العدد (1526) السنة السادسة - السبت (6) حزيران 2009

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

التعليم تعتمد الاستمارة الالكترونية في القبول 4

أب يبيع ابنته الى المؤجر وآخر يسدد ديونه! 8

إيتو يفكر بالرحيل عن برشلونة.. 14

إجراءات في البرلمان لرفع الحصانة عن نائبين

بغداد / المدى

أكد رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب بهاء الأعرجي قرب البدء بإجراءات رفع الحصانة عن اثنين من أعضاء المجلس استجابة لطلب بهذا الشأن من قبل مجلس القضاء الأعلى.

وقال الأعرجي بحسب «راديو سوا» أن النائبين المعنيين برفع الحصانة هما عدنان الدليمي عن جبهة التوافق وحسن ديكان عن مجلس الحوار الوطني، وقد «أطلعنا في مجلس القضاء الأعلى على الملفات ووجدنا أدلة الإحالة على النائبين عدنان الدليمي وحسن ديكان، لذلك سنقدم تقريرنا إلى مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص ذلك». ووصف الأعرجي عملية رفع الحصانة بأنها تعطي القضاء العراقي حق اتخاذ الإجراءات التحقيقية مع النائبين ديكان والدليمي، وقال: ان «التهم تندرج ضمن المادة الرابعة في قانون مكافحة الإرهاب، وهناك أدلة لاشتراك النائبين بهذا الأمر، ورفع الحصانة لا يعني الحكم على النائب وإنما يعطي المجال للقضاء بإجراء التحقيق». بدوره أشار عضو اللجنة القانونية النائب عن التحالف الكردستاني محسن سعدون إلى أهمية التمسك بالدستور عند التعامل مع المتورطين بقضايا الارهاب، على حد قوله. وسبق لمجلس النواب أن رفع الحصانة عن ثلاثة من أعضائه هم مشعان الجبوري وعبد الناصر الجنابي ومحمد الدايني.

اوباما يؤكد تعهد واشنطن ازاء العراق.. وازمة البند السابع اختباره الاول

سياسيون لـ(المدى): الاستفتاء الشعبي يطرح امكانية تعديل الاتفاقية الامنية

بغداد / نصير العوام

طرحت ازمة الاصرار الكويتي على ابقاء العراق ضمن طائلة البند السابع وما يتضمنه من دفع تعويضات مالية كبيرة، جدية التزام الجانب الاميركي تجاه العراق عقب توقيع الاتفاقية الامنية بداية العام الجاري، والتي تضمنت التزام واشنطن باخراج العراق من العقوبات التي فرضها مجلس الامن عقب غزو نظام صدام الكويت في العام ١٩٩٠.

ولفت سياسيون الى ان (الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية) والمزمع اجراؤه نهاية حزيران الجاري والمتزامن مع «التنصل الاميركي» من الايفاء بوعود واشنطن في أول اختبار لطبيعة العلاقات المستقبلية مع بغداد، سيكون بمثابة الضغط على الحكومة العراقية في حال عدم التصويت على الاتفاقية تلك، وهو الامر الذي سيدفع الحكومة الى الغائها او تعديل بنودها.

وقال القيادي في المجلس الاعلى العراقي الاسلامي حميد معلة ان من الضروري اجراء تعديلات على بعض الالفاظ القانونية في الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن. واضاف في تصريح لـ(المدى) امس الجمعة :ان هناك اشكاليات قانونية فيما يخص اخراج العراق من البند السابع، وعلى الولايات المتحدة ان تلتزم بمساعدة العراق بحل هذه الاشكاليات، عن طريق اجراء التعديلات القانونية على بعض البنود لالزام واشنطن بحلها. ودعا معلة الجهات البرلمانية والحكومية الى فتح باب المفاوضات مع الجانب الامريكي لاجراء تعديل على الاتفاقية، فضلا عن الزامها قانونيا بمساعدة العراق باخراجه من البند السابع.

وكانت الكويت قد صعدت من حملاتها بدفع الدول دائمة العضوية الى عدم التصويت باخراج العراق من طائلة العقوبات الدولية، الامر الذي انذر ببوادر ازمة بين البلدين. من جهتها دعت النائبة عن جبهة التوافق العراقية اسماء الدليمي الى اجراء تعديل على الاتفاقية الامنية بالفقرات الخاصة بسيادة العراق، وتوضيح بعض فقرات الاتفاقية. واشارت النائبة الدليمي في تصريح لـ(المدى) امس الجمعة الى استغلال الفترة الحالية التي تسبق الاستفتاء على الاتفاقية واجراء التعديلات، ليتمكن العراقيون من تحديد موقفهم من الاتفاقية سواء بالرفض او القبول. وذكرت ان موقف الولايات المتحدة تجاه العراق بما يخص البند السابع مايزال ضعيفا، ولا بد من اجراء تعديلات على الاتفاقية لالزام الولايات المتحدة تنفيذ وعودها، واعادة سيادة العراق الكاملة.

وكانت واشنطن وعلى لسان الرئيس باراك اوباما قد اكدت التزامها تجاه العراق. وقال الرئيس الاميركي في كلمة موجهة الى العالم العربي والاسلامي يوم الخميس في العاصمة السعودية الرياض ان بلاده ملتزمة تجاه العراق، وان لا نية لابقاء اية قواعد عسكرية او قوات على اراضيه، وهذه التصريحات لقيت ترحيبا حكوميا عراقيا، و«تطابقا في الرؤية والرغبة بعلاقة شراكة ستراتيجية بين البلدين».

تفاصيل ص٣

وعلى صعيد متصل دعا النائب عن القائمة العراقية الوطنية حسام العزاوي الى اجراء تعديلات على الاتفاقية الامنية قبل الاستفتاء عليها وابراز المواقف، ليتمكن الشعب العراقي من التصويت على الاتفاقية بالرفض او القبول. واضاف في تصريح لـ(المدى) ان هناك مؤشرات سلبية من الجانب الامريكي بعدم مساندة العراق في اخراجه من البند السابع وهذا ما سيؤثر على الاتفاقية في الاستفتاء عليها. فيما استبعد النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني اجراء تعديلات على الاتفاقية الامنية، مشددا على ضرورة تحرك الحكومة والبرلمان على الجانب الامريكي لغرض اخراج العراق من البند السابع. وقال عثمان في تصريح لـ(المدى) امس الجمعة ان الجانب الامريكي باعتقادي لايقبل اجراء بعض التعديلات في الاتفاقية الامنية. مشيرا الى ضرورة اجراء مفاوضات مع الجانب الامريكي للتدخل في مساعدة العراق داخل مجلس الامن واخراجه من البند السابع، فضلا عن لعب دور الوسيط بين العراق والكويت لحل الازمة الحالية. ولم يستبعد عثمان ان يبحث رئيس الوزراء خلال زيارته المرتقبة الى واشنطن الملفين الاقتصادي والامني، وتعديل بنود الاتفاقية او ابقاءها على الوضع الحالي. فيما طالب النائب فوزي اكرم ترزي عن الكتلة الصدرية بتعديل اغلب فقرات الاتفاقية الامنية، وقال في تصريح لـ(المدى) امس الجمعة ان من الضروري اجراء تعديلات على الاتفاقية قبل الاستفتاء الشعبي، وتوقع ان ترفض الاتفاقية في حالة عدم مساندة الولايات المتحدة للعراق باخراجه من البند السابع وايقاف الخروقات من قبل القوات الامريكية.

عراقيون يؤدون صلاة الجمعة في بغداد .. ا.ف.ب.

تبديل القوات الرومانية بشركات استثمار

بغداد / المدى

دعا الرئيسان العراقي والروماني الى استبدال القوات العسكرية الرومانية برجال الاعمال وشركات الإستثمار.

واعرب رئيس الجمهورية جلال طالباني في مؤتمر صحفي مشترك في بغداد الخميس جمعه بنظيره الروماني ترايان باسيسكو بمناسبة انتهاء مهمة قوات بلاده في العراق، اعرب عن شكر الشعب العراقي للقوات الرومانية التي ساهمت في تثبيت الأمن والاستقرار في العراق. وأكد طالباني أن علاقات وثيقة وصداقات متينة تأسست وتكونت بين العراق الديمقراطي الفيدرالي الجديد وجمهورية رومانيا وبالتالي فإن هناك مجالات واسعة للتعاون بين البلدين الصديقين.

يشار إلى أن انسحاب القوات الرومانية المقدرة بـ٣٠٠ جندي يعد جزءا من تنفيذ الإتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن والتي تقضي باستكمال انسحاب القوات المتعددة الجنسيات نهاية حزيران الجاري. من جانبه أشار الرئيس الروماني الى أن القوات الرومانية انهت مهامها بعد ست سنوات من الوجود العسكري في العراق، مشيرا الى ان عددا من الجنود الرومانيين قد سقطوا في العراق «فداء لحرية الشعب العراقي». وفقدت القوات الرومانية اثنين من جنودها خلال مشاركتها في العمليات العسكرية في العراق فيما تعرض ١٤ جندياً اخر للاصابة بجروح.

٣٩ من رموز النظام السابق في عهدة القوات الاميركية

بغداد / المدى

قال قائد قوة المهام ١٣٤ الجنرال ديفيد كونتاك إن القوات الاميركية ما زالت تحتفظ بـ٣٩ معتقلا من رموز نظام صدام في عهدتها.

واكد كونتاك بحسب وكالة (أكانيوز) ان «القوات الاميركية سلمت ٢٩ من رموز النظام المباد الى الجانب العراقي وما زالت تحتفظ بالباقي لعدم وجود اماكن كافية لاستيعاب هؤلاء المعتقلين»، نافيا الانباء التي تحدثت عن «مغادرة مجموعة من المعتقلين الى دول الجوار». واضاف «عندما تهيئ الحكومة العراقية مكانا خاصا لهؤلاء المعتقلين، وتطالبنا بتسليمهم سنفعل»، واشار الى ان «القوات الاميركية ستحتفظ بـ(٨٠٠٠) معتقل بعد تسليم معتقل بوكا الى الحكومة العراقية في اب عام ٢٠١٠ وستقوم بتوزيعهم على معتقلي كروبر والتاجي الذي شيدته القوات الاميركية مؤخرا بكلفة ٨٠ مليون دولار».

قلق حكومي من استمرار العمليات من دون تنسيق مع الجانب العراقي

تشكيل لجنة تحقيقية لمتابعة الخروقات الاميركية

بغداد / هشام الركابي

شكلت لجنة تحقيقية بتوجيه من القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء نوري المالكي، لمتابعة خروقات الجيش الاميركي المتعلقة بتنفيذ العمليات الامنية من دون التنسيق مع الاجهزة الامنية العراقية.

وقال مصدر في مكتب القائد العام للقوات المسلحة في تصريح خص به (المدى) امس الجمعة: ان «اللجنة ستبحث مع الجانب الاميركي الاسباب الموجبة لتنفيذ تلك العمليات من دون التنسيق مع الحكومة العراقية واجهزتها الامنية». مضيفا ان «هذه الخروقات تعد انتهاكا لاتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق والمبرمة بين الحكومتين العراقية والاميركية».

واضاف ان «الحكومة تعرب عن خشيتها من استمرار مثل هذه الاعمال لانها ستنعكس بصورة سلبية على سير العمليات العسكرية المنفذة لحفظ الامن والاستقرار في عموم البلاد».

يشار الى ان القوات الامريكية نفذت خلال الايام القليلة الماضية عمليات دهم واعتقال في الدورة وحي العامل ومنطقة الشعب ومدينة الصدر. واتهمت بعض وسائل الاعلام جهاز مكافحة الارهاب العراقي بتنفيذ تلك العمليات، الا ان الجهاز نفى هذه التقارير.

وقال الناطق الرسمي باسم جهاز مكافحة الإرهاب في تصريحات خص بها (المدى) امس: «اننا اذ ننفي ما تناقلته وسائل اعلام عن قيام جهاز مكافحة الإرهاب بعمليات دهم للمنازل في مناطق الدورة وحي العامل والتي حصلت اخيرا، سنفتح تحقيقا ضد وسائل الأعلام التي لم تتوخ الدقة في نقل المعلومات وزجت اسم الجهاز في هذه العمليات».

افغانستان وباكستان يشرعان بفتح سفارتيهما في بغداد

بغداد / المدى

في الوقت الذي باشرت وزارة الخارجية الافغانية الاستعدادت لافتتاح سفارتها في بغداد عن طريق رسالة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والتي تسلمها وزير الخارجية هوشيار زيباري، شرعت السفارة الباكستانية بافتتاح ابوابها في العراق.

واكد رئيس القسم القنصلي في وزارة الخارجية الأفغانية فضل الرحمن فاضل بحسب وكالة الانباء الفرنسية: ان زيارته الى بغداد تضمنت ايصال رسالة استئناف العلاقات الدبلوماسية الى الجانب العراقي، وسيقوم والوفد المرافق له برفع تقرير بعد عودتهم الى كابول حول مقر السفارة الأفغانية في بغداد والإصلاحات التي يحتاج إليها، مؤكدا اتخاذ قرار في المستقبل القريب بإعادة فتح السفارة. وبحث وفد الخارجية الأفغانية مع مسؤولين في بغداد أيضا مصير نحو ١٠٠ أفغاني محتجزين في السجون العراقية لدخولهم البلاد بشكل غير شرعي والإقامة من دون ترخيص.

وعلى الصعيد ذاته، أكد السفير الباكستاني في طهران محمد بخش عباسي قرب افتتاح السفارة الباكستانية في العراق لتسهيل عملية دخول الزوار الباكستانيين الذين يرومون زيارة العتبات الدينية.

اعتقال مدير شركة في مصفى التاجي لتورطه بتمويل الارهاب

بغداد / المدى

فيما ألقت قيادة قوات الرد السريع التابعة لوزارة الداخلية القبض على مدير شركة في مصفى بيجي لتورطه في دعم الارهاب، قررت وزارة المالية سحب يد اثنين من موظفيها لتورطهم في قضايا فساد.

وقال امر لواء الرد السريع العميد الركن نعمان داخل جواد في تصريح لـ(المدى) امس الجمعة: ان قواته اعتقلت مدير شركة (ايرزون ايسو) التابعة لمصفى بيجي لتورطه بتمويل الجماعات المسلحة في المنطقة وسيحاكم وفق المادة ٤ ارهاب، مضيفا ان المعتقل المذكور مطلوب للسلطات الامنية ويعد من اكبر المفسدين في الشركة، وذكر ان أمر القاء القبض صدر استنادا لمعلومات استخبارية تؤكد علاقته بالجماعات الارهابية وتمويله لها.

من جانب اخر، قررت وزارة المالية سحب يد اثنين من موظفي هيئة التقاعد لتورطهم في قضايا فساد.

وقال مصدر في وزارة المالية بحسب وكالة (إيبا) امس: ان وزير المالية باقر جبر الزبيدي امر بسحب يد اثنين من الموظفين إضافة إلى اتخاذ عقوبات إدارية مختلفة شملت الـ(توبيخ وإلفات نظر وإنذار) بحق ستة آخرين من العاملين في هيئة التقاعد العامة بعد الكشف عن قيامهم بعمليات فساد أداري ومالي إضافة إلى قيامهم بابتزاز المواطنين من المتقاعدين.

كلام اليوم

..ولكن العرب ينتظرون!

المدى

لم يحظ، عربياً واسلاميا، خطاب لرئيس امريكي بمثل ما حظي به خطاب الرئيس باراك اوباما الموجه الى العرب والمسلمين من القاهرة. كان العرب ينتظرون مثل هذا الخطاب..وبالقدر نفسه باتت امريكا الراهن تحتاج هي الاخرى فحوى الخطاب.والذي حصل ان حاجتي العرب والامريكان قد جرى التعبير عنهما بلسان واحد من ابلغ رؤساء الولايات المتحدة خطابةً وأكثرهم (اشتراكا) بين الطرفين:اوباما الامريكي المسيحي بجذره الافريقي الاسلامي.

ولأن العرب امة كلامٍ وبلاغة تقدّر الكلام وتنسحر بألطفه فإن الخطيب المفوَّه لم يدخر جانباً من مهاراته الخطابية والثقافية والسياسية فأمطر مستمعيه باستشهادات قرآنية وبوعي بالاسلام المتسامح السمح الى الحد الذي خشي فيه رجل دين سعودي كان يتحدث لـ(العربية) عن الرئيس اوباما من ان تصيبه عين!

لكن قبل هذا كان العرب قد سمعوا واستلطفوا وانسحروا بكثير من الكلام.كانت الكلمات تمرُّ فنتيه لطفا وسحراً فلا من متابع ولا من صدى.

المشكلة ربما تكمن في ان العرب ينتظرون!

ينتظرون مَن يتكلم وينتظرون مَن يحيل الكلمات الى وقائع.فلا تأتي الوقائع وتتبخر الكلمات.

وما سمعناه امس الأول من السيد صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، يؤكد مثل هذه القدرة المزمنة على الانتظار حين اشار الى ان من المتوقع من الرئيس اوباما ان يترجم خطابه بعد ستة اشهر الى برنامج عمل بتوقيتات وجدول زمني واضح.

هذا التصريح الذي يأتي من طرف هو صاحب مصلحة حقيقية بالترجمة العملية يعبر بوضوح عن روحية الانتظار التي لا تريد ان تبادر بعمل عربي مشترك يتحرك الى واشنطن للاسهام والدفع السريع باتجاه صنع البرنامج والتوقيتات والجداول الملزمة.

وبخلاف حالنا،فان الاسرائيليين الذين ابتلعوا الصدمة، صدمة اول خطاب لرئيس امريكي لم يطلعوا مسبقا على فحواه برغم تعلقه بهم.. فإنهم من غير المتوقع ان ينتظروا.

انهم دائما يملأون الفراغ اما بتحرك سياسي دبلوماسي..أو بعمل ما على الأرض يربك الجداول والتحديدات ويطمر الخطب والكلام!!ولعل عملا عسكريا عدوانيا هو مما قد يلجأ اليه الاسرائيليون الذين لا يريدون ان ينتظروا!.

بقى لديك ٩ يوماً لذا سارع الى تسجيل خطك

تدعو شركة آسياسيل جميع ألمشتركين ذوي ألخطوط غير المسجلة الى احضار وثائقهم الرسمية والتسجيل لدى أقرب مركز مبيعات تابع للشركة أو لدى موزعيها الرئيسيين لتجنب انقطاع خطوطهم وضمان ألاستفادة والتواصل مع خدمات آسياسيل حيث ان الشركة ستبدأ بفصل الخطوط من تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥.

علما أن الوثائق اللازمة لتسجيل الخطوط هي:
هوية الآحوال المدنية والبطاقة التموينية وبطاقة السكن بالإضافة الى ٢ صورة شخصية

اسياسيل

www.asiacell.com مركز خدمة المشتركين على الرقم ١١١